

2011

The theory of the conventions and the accountancy: a reading of the Algerian case

Korbali Baghdad

جامعة وهران, baghdadko@jinan.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljnan>



Part of the [Accounting Commons](#), [Management Information Systems Commons](#), and the [Organizational Behavior and Theory Commons](#)

Recommended Citation

Baghdad, Korbali (2011) "The theory of the conventions and the accountancy: a reading of the Algerian case," *Al Jinan الجنان*: Vol. 2 , Article 6.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljnan/vol2/iss1/6>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al Jinan الجنان by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

د. كربولي بغداد

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
مخبر البحث في الاقتصاد وتسيير المؤسسات (LAREGE)

نظرية الإتفاقيات والمحاسبة قراءة حالة الجزائر

ملخص :

تعتبر المحاسبة كنظام للمعلومات يهدف إلى تزويد المؤسسة والأطراف المشاركة بالمعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم. غير أن تصور المعلومات الناجمة عن هذا النظام، هل تكون هي نفسها بالنسبة إلى جميع المستخدمين؟ وهل هذا التصور يتطور؟
في هذه الورقة، نقترح فهم منهجية المحاسبة من خلال نظرية الاتفاقيات. وفي هذا السياق، سنقدم في الخطوة الأولى نظرية الاتفاقيات ثم نتطرق إلى مسألة استبدال الاتفاقية، وننتهي مع عرض تطور النظام المحاسبي في الجزائر.

الكلمات الأساسية : المحاسبة، نظام المعلومات المحاسبي، نظرية الاتفاقيات.

The theory of the conventions and the accountancy: a reading of the Algerian case

Abstract :

The accountancy is considered as an information system with the purpose of supplying the company and the stakeholders with information to guide their decision-making. However, it is worthwhile knowing whether the information ensuing from this system is equally disclosed to all stakeholders?

In this paper, we suggest approaching the accountancy from the viewpoint of the theory of conventions. First, we shall present the theory of conventions. Then, we shall approach the question of substitution of the conventions, and we will end with a presentation on the evolution of the accountancy system in Algeria.

Keywords: accountancy, accountancy information system, theory of the conventions.

المقدمة :

تعتبر المحاسبة من حيث هي نظام للمعلومات يهدف إلى تزويد المؤسسة والاطراف المشاركة بالمعلومات لمساعدتهم على إتخاذ قراراتهم. هذا التصور للمعلومات الناجمة عن هذا النظام، تكون هي نفسها بالنسبة إلى جميع المستخدمين المعنيين؟ وهل هذا التصور تطوري؟ في هذه الورقة، فإننا نقترح فهم منهجية المحاسبة من خلال نظرية الاتفاقيات. وفي هذا السياق، سنقدم في الخطوة الأولى نظرية الاتفاقيات ثم نتطرق إلى مسألة استبدال الاتفاقية، وننتهي مع عرض تطور النظام المحاسبي في الجزائر.

١ - نظرية الاتفاقيات :

إن اقتصاد الاتفاقيات هو تيار فكري ظهر في منتصف الثمانينيات تحت تأثير الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الذين فكروا في أشكال تنظيم العمل، وسلوكيات الاسواق المالية، والقواعد التي تحكم العلاقات بين المؤسسات.

أخذاً بعين الاعتبار المساهمات في التحليل الكلاسيكي الجديد، يقترح المؤلفون^(١) «بعض التعديلات الهيكلية التي تعيد النظر في بعض الفرضيات التي كانت تعتبر ضمنية من قبل»، ويقترحون إعداد أو إعادة صياغة مفاهيم من خارج إطار النيو كلاسيكية (Favereau, 1989). وقد قام هؤلاء المؤلفون بتحديد هدف يتمثل في بناء «إطار جديد نسبياً للتحليل»، «دون التشكيك

1- Un numéro spécial de la revue économique, 1989, N° 2 était consacré à l'économie des conventions. Les auteurs sont :

Laurent Thévenot, «Équilibre et rationalité dans un univers complexe»; Robert Salais, «L'analyse économique des conventions du travail» ; André Orléan, «Pour une approche cognitive des conventions économiques»; Olivier Favereau, «Marchés internes, marchés externes» ; François Eymard-Duvernay, «Conventions de qualité et formes de coordination»; Jean-Pierre Dupuy, «Convention et Common knowledge »

في اقتصاد السوق الذي أدى إلى تعويض هذه المفاهيم بفئات مستعارة مباشرة من تخصصات أخرى». إن الإقتصاديين في الاتفاقيات يعاتبون الكلاسيكيين الجدد بعدم إعطاء مكانة كافية للمؤسسات، والتركيز أكثر على مبدأ العقلانية.

يعتقد Olivier Favereau إن إقتصاد الاتفاقيات يمكن أن يوصف كخلاصة للتصور النيوكلاسيكي للعقود وفرضية العقلانية المحدودة.

يكتب Gensse (٢٠٠٢) أن النهج الإتفاقي يطمح إلى تحسين فهم الآليات الاقتصادية والاجتماعية بدراسة عملية الاعتراد؟ والإرتباط وتوضيح معنى القواعد التعاقدية. فإن الإفتراض في هذا الإطار النظري هو أن السلوك الفردي يتأثر «بما يحدث» في تنظيم وليس فقط من نظم الحوافز الفردية في منظور تعاقدى، حيث يمكن أن تتمثل الفرضية المركزية لإقتصاد الإتفاقيات في «الاتفاق بين الأفراد، وحتى عندما تقتصر على عقد التبادل السوقي، لا يمكن أن تكون دون وجود إطار مشترك، ودون إتفاقية مؤسسية».

يمكن أن تعرف الإتفاقية بأنها «نظام التوقعات المتبادلة حول الكفاءات والسلوكات، والمصممة من النفس والعودة إليها». وهي أيضا «التنظيم الإجتماعي الذي من خلاله يعتمد المجتمع على مرجعية مشتركة، التي تنتج تمثيلاً جماعياً يعتمد على التوقعات الفردية» (André Orléan).

تقوم نظرية الإتفاقيات على فهم كيفية مواجهة الأفراد لحالات عدم اليقين بإتباع سلوك متأقلم، وكيفية تقارب تلك القرارات الفردية المتعددة بالقيام ببعض التعديلات في سلوك بعضها البعض.

١-١ تعريف الإتفاقية :

تهتم نظرية الإتفاقية بالسلوكات المتكيفة للأفراد عندما تواجه لحالات عدم اليقين. ولتحديد السلوك الواجب تكيفه عليهم الإعتماد على عدد من المعايير التي تصف تلك الحالة وتشكل الإتفاقية على وجه التحديد. وتبعاً لما تقدم، فإن الإتفاقية هي «مجموعة من المعايير الضمنية أو الواضحة التي من خلالها يرجع إليها الفرد عند إتخاذ القرار» P.Y. Gomez, 1996

ولذلك، فإن مجموع المعايير المشتركة تسمح بإتخاذ الفعل الذي يحدد السلوكات العادية، وهذا يعني، الخيارات المنفذة من قبل بعض الأفراد من المفترض ان تتم بصورة مماثلة ، M. Bollecker Pierre Mathieu 2008.

نرى أن هناك عدة معايير يمكن أن تساهم كل واحدة بطريقتها الخاصة في القرار. وبعبارة أخرى، توفر هذه المعايير معلومات معتبرة، يجب أن تؤخذ في الوقت المحدد عند إتخاذ القرار. نقول أنها تشكل إتفاقية عند كل حالة مطروحة. يمكن أن نمثل ذلك من خلال الشكل التالي:

«دائرية» الاتفاقيات

المعالم (= المستوى الجماعي)

القرارات (= المستوى الفردي)

المصدر : Jean Nizet, La théorie des conventions

يبين هذا الشكل، المعالم المكونة للإتفاقية المؤثرة في القرارات الفردية، حيث هذه الأخيرة تؤثر في المعالم. يمكن القول أن القرارات الفردية هي مسببة ونتيجة للإتفاقية في آن واحد وبصورة مجردة، نتكلم عن الدائرية (الاستدراة) بين المستوى الفردي المكون لعدة قرارات من جهة، والمستوى الجماعي المتكون عن طريق الإتفاقية.

٢-١ مكونات الإتفاقية :

قد بينا فيما سبق، أنه في إطار الإتفاقيات نواجه حالة عدم التأكد، حيث توجد صعوبة في إتخاذ قرار عقلائي. حيث ان الأفراد يكونون محتاجين بالضرورة لمعالم لتأسيس قراراتهم، إذ تكون ذات طبيعة مختلفة: عبارات واضحة مع معالم تكون مرتبطة بحضور بعض الأشخاص مع تبني سلوكات معينة. وزيادة على ذلك، معالم مرتبطة بوجود أشياء ذات خصائص بالتنظيم، خاص بالمكان والزمان.

المكونات هي كالتالي:

• العبارات (البيانات)

• الأشخاص

• الأشياء

• المعالم المكانية والزمانية

إن النوع الأول من المعالم والمكون للإتفاقية يتمثل في العبارات المنتجة في إطار المنظمة، حيث نفكر بطبيعة الحال في البيانات الرسمية.

من الضروري في نظرية الإتفاقيات، ومن الوجهة المنهجية، التركيز على البيانات التي من خلالها تبرر الأطراف الفاعلة سلوكاتها المتبناة والأفعال المتخذة.

يعتقد منظري الإتفاقيات أنه لا ينبغي اعتبار العقلانية موجودة لدى الأفراد، ولكن يجب الإصغاء بدلا من ذلك، وتسجيل الأسباب التي تأخذ بعين الإعتبار من قبل الأفراد عند تصرفهم. يفهم من ذلك، أنه يجب ان يؤخذ في عين الإعتبار ترشيد القرارات من قبل الأفراد بدلا من اعتبارها عقلانية.

إنطلاقاً من مختلف البيانات التي تصادفنا في وضعية معينة، إنه من الممكن عادة تحديد مبدأ واحد أو عدد قليل من المبادئ الأكثر تجرداً، التي يمكن أن تسمح بأن تكون ملخصاً لاتفاقية خاصة للمنظمة لمؤسسة (من أجل أن تكون أكثر تنافسية، تتحصل على أفضل علاقة بين الجودة والسعر،...)، ويطلق عليها عدد كبير من الباحثين بالمبادئ العليا. بالإضافة إلى التصريحات الشفهية، تتضمن الاتفاقية معايير أخرى تسمى بالضمنية.

أ. الأشخاص:

من المكونات الضمنية، علينا أن نتطرق إلى المعايير التي تكون مرتبطة تلك التي ترتبط بالأشخاص. فإن الأفراد الذين أخذوا قرارات في وضعية عدم التأكد اعتمدوا على معالم بحضور من صنف معين منهم، بحيث تبنوا سلوكات وأنظموا بطريقة معينة.

أولاً، تتميز الاتفاقية بحضور أفراد لهم ميزات كالسن، الجنس، والتأهيل المهني، إلخ. ثانياً، هؤلاء الأشخاص يتبنون بطبيعة الحال سلوكات وتصرفات معينة. هذه يمكن أن تناسب المبدأ الذي يحكم الوضع، وقد تقترب عنه أو تتناقض معه.

في الحالة الأولى، نقول أن أشخاص يحتكمون إلى المبدأ الذي يحكم الوضع يعتبرون «كباراً»، والذين لا يحتكمون إليه و يعتبرون «صغاراً».

وفي الحالة الثالثة، فإن الأفراد لا يكونون منعزلين عن بعضهم البعض، وإنما تربطهم علاقات خاصة (حسب الإتفاقيات: روابط الأقدمية أو السلطة أو التكامل في تنفيذ بعض الأنشطة، إلخ).

ب. الأشياء:

هناك أصناف أخرى من المعالم الضمنية، التي يعتمد عليها الأفراد في اتخاذ قراراتهم لإعداد أشياء، وهذا المفهوم يجب أن يفهم بمعناه الواسع: مثل المبنى المفروش أو المزخرف بطريقة معينة، الآلة، برامج الحاسوب، القانون، إلخ.

أولاً، أن الاتفاقية بوجود عدد أكبر أو أقل وفرة من الأشياء التي تمثل بعض المميزات الأكثر تخصيصاً.

ثانياً، بعض هذه الأشياء لها ميزات أكثر، كما لها إمكانية الوجود بالنسبة للمبادئ العليا التي تحكم الوضعية، والبعض الآخر لها ميزات أقل وإمكانية وجود بدرجة أقل. حيث الأول جدير بأن يحقق المبدأ ببساطة، وفي الحالة الثانية يتحقق المبدأ بدرجة أقل. وتبعاً لما تقدم نقول أن الصنف الأول من الأشياء هو الذي يشغل الحيز الأكبر في حين الثاني الحيز الأصغر.

تتمثل الفكرة الثالثة، بأن تلك الأشياء ليست منفصلة عن بعضها البعض، وإنما مندمجة بدرجات

متفاوتة، حيث الروابط الموجودة فيما بينها يمكن أن تكون ذات طبيعة مختلفة (إمكانية أن يحل واحد محل الآخر، ويمكن أن يسبق أو يلحق بعضها البعض وما إلى ذلك).

ج. المكان والزمان:

نقوم بمعالجة المكون الأخير للاتفاقية الذي يمكن أن يكون قد أهمل إلى حد ما من قبل الباحثين، حيث أنه مرتبط بالزمان من جهة، وبالمكان من جهة أخرى.

وبالأحرى، في كل وضعية إجتماعية وحالة تنظيمية تتميز ببعض الترتيب وبعض التنظيم، وأكثر تجريدا لتصور معين للفضاء الذي يشغله الأفراد. فالفضاء يمكن أن يكون أكثر اتساعا أو أقل، ويكون منظما حول موقع مركزي أو أكثر تجانسا، مفتوح أو مغلق، إلخ.

وبالتوازي، يمكن أن نقول أن كل وضعية إجتماعية تتميز ببعض التنظيم وبعض التصور للوقت: التركيز على الفورية والآنية، والتوجه نحو الماضي أو المستقبل...

٣-١ تطور الاتفاقيات:

بعد أن تطرقنا بإختصار إلى نظرية الاتفاقيات، وقبل النظر في كيفية فهم المحاسبة عن طريق هذه النظرية، يجب النظر في كيفية تطور هذه النظرية لدراسة ديناميكية الاتفاقية. يجب أن نتساءل في البداية عن العوامل المشجعة لبروز البديل. إذ ان البديل يعتبر إتفاقية مغايرة حيث تماسك وملأمة الخطاب من شروط إبهار؟ الجمهور (M. Amblard ، 1999). وفي هذا الإتجاه، يجب أن يعتبر كعنصر محرك وفعال لسيرورة تطور الاتفاقيات.

وفي غياب البديل، لا يمكن إثارة حالة عدم اليقين إذا لا يجد الفرد أي خيار. في ظل هذه الظروف، لا يمكن أن نتحدث عن الاتفاقية ولكن عن الإلتزام. في حين أن البديل هو إجراء ينتج عنه خطاب غير متوافق مع تلك الاتفاقية، والتشكيك في شرعيتها؛ وبالتالي البديل يخلق الشك (M. Amblard). ومنه وإستطراداً، فإن البديل يخلق الشك الذي في حد ذاته يعدل السلوك ويعطي القدرة على الإقتناع بالاتفاقية المفترضة.

إذاً لكي يحق تعديل للاتفاقية يجب أن يكون هناك بديل. فما هي العوامل التي تؤثر على الاتفاقية وتشجع على ظهور البديل؟ عموماً، يمكن تحديد هذه العوامل في نوعين: خارجية، داخلية.

أ- العوامل الخارجية:

تعرف العوامل الخارجية بالعناصر الخارجية عن الاتفاقية التي تساهم في إنتاج البديل. وهنا نستخرج عاملين: الإتصال والتشريع العمومي .

أ-١ الإتصال:

الإتصال هو عامل يساهم بإستمرار في ظهور البديل. وعندما تكون هناك مجموعتان تسعيان إلى التقارب لأي سبب كان تبرز من الممكن أن تتلامس عدة إتفاقات، كل واحدة منها و تصبح بديلا

للأخرى ضمن سلسلة من الإحتكاكات ذات المخارج المختلفة. هكذا عندما تتبنى المجموعة G1 الإتفاقية C1 تدخل فجأة في المنافسة مع المجموعة الثانية G2 المتبينة للإتفاقية C2. المخرج من الصراع يعتمد على نسبة كل مجموعة G1 أو G2 بالنسبة للمجموعة الكلية المعطاة (G1 + G2). إنطلاقاً من مستوى معين، يواجه الأفراد الذين تبنوا الإتفاقية الآن في إنحداراً عددياً، يتحولون تدريجياً من الفرضية C1 إلى C2.

أ- ٢ التشريع العمومي:

التشريع العمومي هو العامل الخارجي الثاني. فالنصوص التي يظهرها هذا التنظيم تكون ملائمة عادة لتوجه سلوكيات الأفراد نحو الأفضل. فالإتفاقيات التي تم إعدادها عدلت بسبب البديل الناتج. إذا ينبغي علينا أن نفهم جيداً بأن التشريع العمومي يساهم في ظهور البديل، بيد أنه لا يخلق توافقاً. إن التقيد بسلوك معين لا ينجم عن الطاعة العمياء للسلطة العليا، وإنما ينتج عن إيمان بأن هذا السلوك متبنى من قبل جميع مجموع الجمهور. هذا الإيمان يرتكز على عدة عوامل منها:

- القدرة على التنبؤ برد فعل الآخرين في مواجهة متطلبات التنظيم، حيث أن سلوك الأفراد مرتبط بنسبة كبيرة بتوقع سلوكيات الآخرين. إن هذا التوقع مرتبط بمعرفة الشركاء والمسافة التي تفصل بينهم.
- شرعية السلطة التي تشرع القانون، حيث فلا تفرض السلطة نفسها على الإطلاق وإنما تستعمل صلاحيتها في سن القوانين، ويلتزم السكان بعبودية وبدرجات متباينة بهذه القوانين، مما يساهم بتوكيد شرعية السلطة.
- كفاءة أداء القانون هي قدرته على إبراز المنفعة الاجتماعية للملائمة المتمثلة في هذا العامل الثالث، الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة الجمهور عند تبنيهم للقانون الصادر.

ب. العوامل الداخلية:

هناك ثلاثة عوامل هي: الانشقاق، التناظر والنية الإستراتيجية.

ب- ١ الانشقاق:

وهو العامل الداخلي الأول، ويعرف بأنه «سلوك مجموعة كبيرة من الأفراد (الذين نصفهم بالمنشقين) C2 الذين قرروا عدم التوافق مع الاتفاقية القائمة C1، ومع ذلك نعتبر هذا العمل غير هدام لأنه ليس في نية المجموعة المنشقة إسقاط الاتفاقية المعمول بها، ولكن ببساطة اعتماد إتفاقية أخرى» (M. Amblard ، 1999).

هذه الظاهرة قد تحدث في ظروف معينة وتحت تأثير مفجر ما قد تنتشر بقوة أكثر أو أقل.

والشك يمكن أن يبرز في حال كان هناك اعتقاد بأن الجماعة المتمردة هي مؤثرة بما يكفي لإغراء بقية المجتمع G1؛ وبالتالي تصبح الإتفاقية المتفق عليها في خطر. في الواقع، من المحتمل أن يتساءل كل واحد عن الموقف الذي أتمدته بقية المجتمع تجاه الإتفاقية البديلة C2 المستعملة من قبل المجموعة المنشقة. وقد ينتشر الشك حول الإعتماد الدائم على الإتفاقية القائمة.

هناك معياريين أساسيين يحددان بنسبة كبيرة مقاومة أو فشل الإتفاقية C1. من جهة، ملائمة C2 (بالنسبة للمنفعة الاجتماعية أو المهنية) بالمقارنة مع C2؛ ومن جهة أخرى، الجودة والوزن السياسي اللذان يعترف بهما الناس لدى المجموعة الانفصالية.

ب-٢ التنافر:

وهو العامل الداخلي الثاني، ويعرف بعدم ملائمة الخطاب الصادر عن الإتفاقية تجاه التحولات الظرفية (M. Amblard ، 1999). يكون هناك إنشقاق عندما تكون الملائمة مشكوك فيها لعدة أسباب. ملائمة إتفاقية ما تعرف بمجموعة من العوامل التي تعطيها الشرعية لدى المتفقين. الإنشقاق يتم في نهاية المطاف حسب الظروف، ويساهم من جديد في ظهور تطبيق جديد هو البديل.

ب-٣ النية الإستراتيجية:

تعرف بالسلوك الواعي والمطلوب من قبل بعض الفاعلين الذين يكون لهم تأثير على واقع الإتفاقية المعمول بها. في هذه الحالة، هناك سيناريو إستراتيجي يعتمد بث الشك لدى المتفقين بنية دفعهم تدريجيا نحو الإتفاقية البديلة. إذا القصد الإستراتيجي يشكل عاملاً آخر من العوامل التي تحفز ولادة الشك، وبالتالي تفتح الطريق أمام ظهور قوانين معاكسة.

٤ - ١ ردود الفعل إتجاه البديل :

تساهم مختلف العوامل المذكورة سابقا في ظهور البديل، وهو بدوره يهدد الإتفاقية المعمول بها، وهذه الأخيرة يمكن أن تقدم نوعين من ردود الأفعال:

- ردود أفعال سلمية، تسمى بردود أفعال تعاونية. وهذه الافعال يمكن أن تأخذ إتجاهين: إعادة التأطير أو التعايش.

- ردود أفعال عدائية، وتدعى ردود أفعال المواجهة التي تؤدي إلى المقاومة أو الإنهيار.

أ - ردود الفعل التعاونية:

يترجم رد الفعلي التعاوني بتلطيف وتعديل الخطاب الصادر عن الإتفاقية المعمول بها، وهذه الأخيرة يمكن أن تعيد تأطير محتواها بغية الإستجابة للطلبات الجديدة، وإبراز بعض إغراءات البديل. ويمكن لها أن تمنح جزء من قوامها إلى الإتفاقية المنافسة.

أ- ١ إعادة التأطير:

تأتي إعادة التأطير كرد فعل على التشكيك الواقع. وهذا يعتبر تحولاً في المضمون المعلوماتي الذي تصدره الاتفاقية لأطرافها، وبذلك يصبح التأقلم مع خطاب البديل ممكناً.

أ- ٢ التعايش:

الحالة الثانية، التعايش، يمكن تعريفه كانفصال الجمهور من G1. بعد ذلك تظهر مجموعة جزئية G2 تتبنى الاتفاقية الجديدة C2 على حساب الاتفاقية القديمة C1.

إن الصورة الثانية من ردود الفعل التعاونية تتمثل في التعايش. يمكن أن تؤدي هذه الأخيرة إلى تقسيم المجتمع: بعد G1 تظهر مجموعة جزئية G2 تتبنى الاتفاقية الجديدة (C2) على حساب القديمة (C1). في هذه الحالة يحصل تعايش بين G1 و G2. هذه الوضعية لا تتحقق إلا بشروط: السلوك الجديد تحدده الاتفاقية C2 على أن لا يكون متداخلاً مع ما تمليه الاتفاقية C1. في هذه الحالة، العوامل الخارجية السلبية الصادرة من الاتفاقية C2 تؤدي إلى ردود أفعال مباشرة من قبل المجتمع المجموعة G1.

ب- ردود الأفعال المواجهة:

وفي المقابل، فإن ردود الأفعال المواجهة تتميز بالعداء الذي يغذي الاتفاقية المهددة بالنسبة للبديل فلا تسعى إلى تعديل هيكلها تبعاً للخطاب الصادر من الاتفاقية الثانية. تتجم عن ذلك وضعية نزاع بين الحالتين، حيث تحاول كل واحدة أن تفرض ملائمتها الخاصة. إن الاتفاقية المعمول بها يمكن أن تقاوم، ومن المحتمل أن تعزز مكانتها أو تنهار، مما يعطي الحياة للاتفاقية الجديدة.

ب- ١ المقاومة:

هناك مقاومة عندما لا يستطيع البديل البارز C2 إغراء الجمهور المنتمي لـ C1. وبشكل أدق، فإن المحتوى المعلوماتي للخطاب المنقول بـ C2 لا يسعى بشكل حقيقي لملائمة الخطاب الصادر من قبل الاتفاقية المعمول بها C1.

ب- ٢ الإنهيار:

يقصد بالإنهيار الوضعية التي تناسب إختفاء الاتفاقية المعمول بها وإبرام إتفاقية جديدة يظهر فيها خطاب أكثر ملائمة، أي أكثر تجاوباً مع إنتظارات المتعاقدين، وأكثر إقتناعاً بالأخص في حالة تبين هذه الإتفاقية الجديدة بشكل أشمل.

- ٢ المحاسبة كنظام معلومات:

من المسلم به أن المحاسبة هي «فن تجميع وترجمة وتقديم المعلومات الاقتصادية أو المالية بأشكال مختلفة (الجدول، الحسابات...)». ما نستنتجه من هذا التعريف، هو أن الوظيفة

الأساسية للمحاسبة هي الإعلام عن وضعية المؤسسة. إذن تعتبر المحاسبة نظام معلومات يركز على ثلاثة أنظمة فرعية:

- التقييد والتسجيل،
- التخزين والمعالجة،
- الإخراج والتشكيل.

النظام الفرعي الأول «التقييد والتسجيل» يتعلق بتصنيف الوقائع والعناصر المحاسبية والإحتفاظ بها، وكذلك قاعدة تقييمها.

النظام الفرعي الثاني " التخزين والمعالجة " يستعمل تقنيات كأدوات الإعلام الآلي، وكذلك المنهجية المتبعة. وأخيرا النظام الفرعي الثالث فيتمثل في " الإخراج والتشكيل " للمعطيات المحصل عليها على شكل وثائق محاسبية مثل: ميزانية المؤسسة، حساب النتائج، الملاحق، اليومية، أو الوثائق الأخرى.

كذلك، فإن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن يقوم بعدة مهام أهمها إقامة محاسبة مالية موجهة للجهات الخارجية، ومحاسبة التسيير الموجهة نحو تسيير الإحتياجات الداخلية. وهاتان المهمتان الأساسيتان تهدفان إلى الإجابة على متطلبات المحاسبة بغية إحترام القواعد المعيارية، إعداد وتقديم الحسابات من جهة، وإعداد نموذج محاسبي يستجيب لإحتياجات تسيير المحاسبة من جهة أخرى.

٣- تنظيم نظام المعلومات المحاسبية:

يدور نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة حول التنظيم المادي، بمعنى الوسائل والطرق المحاسبية لتسجيل العمليات وفق المبدأ المحاسبي لـ "صورة صادقة ووافية" للوضعية المالية، الإقتصادية، والمحاسبية للمؤسسة. نظام المعلومات هذا يجب ان يتضمن:

- التقييد الكامل للوثائق الأساسية،
- الإحتفاظ بها،

- توفير كل المعلومات الضرورية لإعداد الوثائق الإجمالية،

- التحقق من صحة البيانات والإجراءات الداخلية.

إن النقاط الثلاثة الأساسية الواجب الإحتفاظ بها فيما يتعلق بنظام المعلومات المحاسبية تتمثل في:

- إختيار الدعائم المتمثلة في الوثائق، الكتب وتجهيزات الإعلام الآلي،

- تبني مخطط محاسبي ملائم لطبيعة عمليات وأنشطة المؤسسة،
- تحديد إجراءات المعالجة مع إحترام محتوى الحسابات وإثبات الوضعيات.

٤ - النظام المحاسبي في الجزائر:

ورثت الجزائر المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG) لسنة ١٩٥٧. وبعد الإستقلال في العام ١٩٦٢، واصلت الجزائر العمل بالقانون ٦٢-١٥٧ الصادر في ٢١ ديسمبر، الفرنسي المنشأ، بإستثناء النصوص والبنود التي تتعارض مع السيادة الوطنية.

٤ - ١ الإصلاح المحاسبي:

أسندت وزارة المالية مهمة إعداد مخطط محاسبي جديد للمجلس الأعلى للمحاسبة بعد إنشائه رسمياً سنة ١٩٧٢. صدر المخطط المحاسبي الجديد، الذي عرف بالمخطط الوطني للمحاسبة (PCN)، في سنة ١٩٧٥، وبدأ تنفيذه في سنة ١٩٧٦.

أ. المخطط المحاسبي الوطني ١٩٧٥:

بدأت الجزائر منذ ١٩٦٩ أول محاولة لتغيير للمخطط المحاسبي العام (P.C.G). وفي العام ١٩٧٢ جرت محاولة ثانية لتغيير هذا المخطط. وفي سنة ١٩٧٥ تم إعداد أول مخطط محاسبي وطني في إطار الإستراتيجية العامة للتنمية. تم إنجاز هذا المخطط من قبل المؤسسة الوطنية للمحاسبة (S.N.C) بمعاونة خبراء محاسبة فرنسيين من المجلس الوطني للمحاسبة والمعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية الفرنسيين و جامعة براق (Prague). هذا، وقد قام واضعو المخطط المحاسبي الجديد في إطار عملهم بدراسة واستلهام المخططات المحاسبية المشتركة للمنظمة الإفريقية، مالقاش (Malgache)، ومورسيان (Mauricienne) وشيكوسلوفاكيا (Tchécoslovaquie).

أ- ١ : موجّهات الوطني للمحاسبة ١٩٧٥ (PCN) وإرشاداته:

كان المخطط المحاسبي العام لـ ١٩٥٧ يستجيب لاحتياجات تنظيم إقتصاد السوق الحر. هذه المنهجية لم تعد تلبى احتياجات المعلومات لسياسة الإقتصاد المخطط. فمن منظور الإختيارات الإقتصادية المتخذة من قبل الجزائر، فإن المخطط للمحاسبي العام يتضمن نقائص كان يصعب معها الحصول على المعلومات القابلة للإستغلال من قبل المسيرين، والمؤسسات المالية والمخططين.

الموجهات المتعلقة بإعداد المخطط المحاسبي الوطني تتلخص في النقاط التالية:

- الأخذ بعين الإعتبار إحتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية : المؤسسات البنكية والهيئات المركزية للتخطيط.

- تحديد وتبسيط المصطلحات المحاسبية وتحديد معايير إنتاج الوثائق.
- إعداد مخطط محاسبي يمثل أداة ملائمة لإحتياجات التخطيط الجزائي، وكذا إحتياجات التسيير للمؤسسات.
- توفير معلومات للمحاسبة الوطنية سهلة الإعتماد، وذات معنى واضح من أجل هدف إحصائي وتقديري. هذه المعلومات يجب الحصول عليها دون إعادة تصنيف ودونما حاجة لخبراء محاسبة.
- المخطط المحاسبي يجب أن يكون أداة تسيير لمسؤولي المؤسسات. هذه الأداة يجب أن تسمح بإتخاذ القرار ومراقبة تطبيقه من أجل القيام بالتصحيح في الوقت المناسب، وبالتالي توفير قاعدة للتقديرات الجديدة من أجل تمكين المؤسسات من معرفة التكاليف وتكلفة الخدمات والسلع المنتجة من قبل المؤسسة، وقياس مستوى المخزونات في أي وقت كان.

في سياق تجديد أدوات السياسة الإقتصادية والمالية، تسجل المهمة التي أسندت إلى المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC)، والتي تتمثل في مراجعة المخطط الوطني الموجود، من أجل منح الدولة أدوات تسيير ملائمة لسيرورة التخطيط الإقتصادي والمالي.

إذن، فنحن بصدد البحث عن بديل وطني (PCN) للإتفاقية الفرنسية المنشأ (P.C.G) وتنفيذ هذا البديل الذي يستجيب للوضع المستعد غداة الإستقلال.

أ- ٢ الإطار القانوني للمخطط الوطني للمحاسبة :

صدر المخطط الوطني للمحاسبة بموجب مرسوم تنفيذي، وملاحق ذات طابع توضيحي.

أ- ٢- ١ المرسوم التنفيذي ٧٥-٣٥ :

صدر المرسوم التنفيذي ٧٥-٣٥ في ٢٩ أفريل ١٩٧٥، وهو يتضمن نص المخطط الوطني للمحاسبة الذي يتحدث عن مجال تطبيق ال(PCN) من قبل المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والمؤسسات الإقتصادية المختلطة، والمؤسسات الخاضعة لنظام الضريبة مهما كان شكل هذه المؤسسات.

يتضمن أيضا المخططات المحاسبية القطاعية المعدة وذلك بتكييف ال(PCN) بشكل يلائم مختلف أنشطة القطاعات والمحاسبة التحليلية. بالإضافة الى قائمة الحسابات.

أ- ٢- ٢ الملاحق التطبيقية :

صدرت في ٢٣ جوان ١٩٧٥ ملاحق تطبيقية تتعلق بطرق تطبيق المخطط الوطني، وتحدث عن التنظيم وتسيير المحاسبة، وتقييم الإستثمارات، والمخزونات، والوثائق التركيبية.

إصدار البديل (PCN) بموجب تشريع قانوني.

٣-١ إضافات للمخطط الوطني للمحاسبة:

شهد المخطط الوطني للمحاسبة أربعة إضافات منذ ١٩٧٥. صدر المرسوم F/DC//185 047/CE/89 بتاريخ ٢٤ ماي/أيار ١٩٨٩، وهو يتعلق بحساب العمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات ويعالج:

- الفصل بين المساهمات للإكتتاب العام وغير العام، وحساب «الشركاء» بالتفرقة، والتفريق بين الشركاء بالمساهمة النقدية وشركاء بالمساهمة العينية وشركاء العاجزين؟
- الموثق؟ الذي له حساب فرعي من حساب السيولة فيه تسجل الأموال المودعة لديه؛
- السلفيات السندية التي هي حساب فرعي من حساب دائني الإستثمار.
- عمليات سندات المساهمة بتقسيمها إلى حسابات متعددة بحسب طبيعتها؛
- قيد الأرباح الموزعة بتوقع في حسابات فرعية تخصص لقسائم الدفع وأرباح الأسهم، وخصص الربح المتعلقة بالمستخدمين، ومساهمة العمال في أرباح المؤسسة، علاوة الحضور والإتاوات المستحقة.

وفي ١١ مارس ١٩٩٠ صدر المرسوم 046/635F/DC/CE/90 المتعلق بحساب مشاركة العمال في أرباح المؤسسة، وفيه توضيح للسجلات اللازمة لهذه العملية.

وفي ٢ أكتوبر ١٩٩٥ صدرت التعليمية رقم ٩٥/٠٠١ المتعلقة بتوفيق؟ محاسبة شركات المساهمة، وهي تعالج طرق التسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بشركات المساهمة^(١)، والتي تشمل:

- الأسهم المتحصل عليها من المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأموال المتحصل عليها من الدولة للتدخل في المؤسسات : نفقات لتنمية المؤسسات العمومية الاقتصادية ولتطهيرها ماليا.
- الأرباح الناتجة عن الاسهم.
- النواتج المالية للأموال المودعة (مساهمات الدولة و الأرباح)،
- الحسابات الجارية للشركاء.

وأخيراً، صدرت التعليمية MF/DGC/518 في ٢١ أفريل ١٩٩٧، وهي تتعلق بحساب إعادة دمج فروقات إعادة التقييم، وتوضح الحسابات الفرعية للحساب ١٥: «فرق إعادة التقييم والإجراءات المحاسبية».

١- هي شركات أسندت لها مهمة تسيير أموال الدولة في الشركات العمومية.

يجب التنويه إلى انه تم إصدار خمسة (٥) مخططات محاسبية للقطاعات الآتية :

• الفلاحي (١٩٨٧)

• التأمين (١٩٨٧)

• البناء و الأشغال العمومية (١٩٨٨)

• السياحة (١٩٨٩)

• البنوك (١٩٩٢) .

هذه المخططات المحاسبية الخمسة تقدم بصورة عامة قائمة الحسابات، المصطلحات التفسيرية، وقواعد عمل الحسابات والوثائق الشاملة، غير أن أي واحد منها لم يعالج المحاسبة التحليلية.

هنا، نحن أمام تعديل للاتفاقية الخاصة بـ (PCN) عن طريق تفريع المخطط المحاسبي (PCN) وتطويعها لملائمة الاحتياجات القطاعية المختلفة.

ب- خصائص المخطط الوطني للمحاسبة 1975 PCN :

ب- ١ على المستوى التصوري :

يسمح الإطار التصوري بتحديد المبادئ التي قامت عليها القواعد المحاسبية وقواعد نشر الحسابات، والأهداف التي تتوخى تحقيقها.

ب- ١- ١ مرجعية الإطار التصوري :

إن غياب الإطار التصوري، حتى وإن كان ضمناً، يسبب ركود في المحاسبة، وبدون مرجعية، تظهر المشاكل الجديدة والوضعيات غير المنتظرة التي لم يكن المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) يتوقعها، حيث وهذه لا يمكن حلها بإجتهدات شخصية من قبل المهنيين، فالتفسيرات لا تتفق بالضرورة.

ب- ١- ٢ الأهداف ومستعملي المعلومات المحاسبية :

تشكل المعلومات الخاصة بالإقتصاد الكلي والإحصائيات أولوية للتصور للمخطط الوطني للمحاسبة. وتنتج هذه المعلومات من خلال تصنيف الأعباء حسب طبيعتها وإعدادها. ويمكن أن تؤدي الأهداف الإقتصادية الكلية المخصصة للمحاسبة إلى معلومات لا تهم المستعملين الآخرين أو المؤسسة نفسها.

ب-٢ على المستوى التقني:

يتعلق بالإطار المحاسبي، تصنيف الحسابات، الوثائق الشاملة، قواعد التقييم، معالجة بعض العمليات، الدعائم، والوثائق المحاسبية.

ب-٢-١ الإطار المحاسبي:

يلاحظ أن قائمة الحسابات للمخطط الوطني للمحاسبة لا تتضمن حسابات بعينها.

ب-٢-٢ تصنيف الحسابات:

تصنف الديون والذمم حسب طبيعتها وليس حسب السيولة، مما لا يسهل التحليل المالي. تعريف أقسام الإستثمار (٢)، المخزون (٣) والذمم (٤) يستند على تصور قانوني للمؤسسة (ممتلكات المؤسسة) لا يسمح بتقديم أداة الإنتاج، ولا يميز بين أصول الإستغلال وخارج الإستغلال، ولا تقديم الممتلكات المستعملة غير المملوكة للمؤسسة.

ب-٢-٣ الوثائق الشاملة:

الوثائق الشاملة عديدة منها سبعة عشرة جدولاً؛ وهذه الجدول هي هي نفسها مهما كانت حجم المؤسسة ونشاطها.

ب-٢-٤ طرق التقييم:

لا توجد أي طريقة معتمدة لتقييم مدخلات ومخرجات المخزون. وقد أعطيت المؤسسات حرية إختيار طرق تجميع أكثر ملائمة مع خصوصية المخزونات.

ب-٢-٥ معالجة بعض العمليات:

المخطط الوطني للمحاسبة لا يعالج بعض العمليات، نذكر منها مثلاً: القرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية... إلخ.

ب-٢-٦ الدعائم والوثائق المحاسبية:

لم يكن ممكناً للمخطط الوطني للمحاسبة أن يتوقع التطور المتمثل بمكننة المحاسبة، كما ولم يلحظ تنظيم مسك الدفاتر المحاسبية، وإعداد دليل لإجراءات المحاسبة ودعائم ووثائق محاسبية، فترك أمر التنظيم المحاسبي لتقدير المؤسسة.

٤-٢ إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة:

بدأت أعمال إعادة النظر بالمخطط الوطني للمحاسبة في سنة ١٩٩٨. في بداية الأمر أسندت

هذه المهمة إلى هيئة وطنية، ثم كلفت هيئة خارجية بهذا العمل.

أ- أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة :

في إطار الإصلاحات المحاسبية، حددت للهيئة الرسمية للمعايير المحاسبية، المتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، مهمة أولية هي مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة وتعديله بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في الإقتصاد الوطني بإعتباره أداة ملائمة للتسيير.

إعتمدت اللجنة المذكورة المنهجية التالية:

- تقييم وضعية التطبيق ونقائص المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) من خلال أداة التقييم؛
- إعداد مشروع مخطط محاسبي؛
- جمع ملاحظات وتوصيات المهنيين والمستعملين حول المشروع.
- إعداد مخطط جديد للمحاسبة مع أخذ الملاحظات المجمعة بعين الاعتبار.
- تقديم المشروع إلى المجلس للفحص.

أ-١ التقييم:

في إطار أعمالها، قامت اللجنة بإعداد إستبيانين لتقييم المخطط الوطني للمحاسبة (PCN). يتكون الإستبيان الأول من قسمين: القسم الأول مخصص للاعتبارات العامة، ويعالج المبادئ المحاسبية، المعايير والمرجعيات. ويهتم القسم الثاني بأحكام PCN (التنظيم ومسك الحسابات، المصطلحات، قواعد العمل، والتقييم).

أما الإستبيان الثاني، فقد احتوى على أسئلة مفتوحة تتعلق بالمصطلحات، الإطار المحاسبي، تقديم الميزانية، تقديم جدول حساب النتائج (TCR)، ملاحق الوثائق الشاملة، وطرق التقييم.

توصلت اللجنة في تقريرها التقييمي للمخطط الوطني للمحاسبة الى النتائج التالية:

- تخصيص فصول خاصة للمبادئ، قواعد التقييم، والمصطلحات المحاسبية؛
- إعادة النظر في عدد، شكل و محتوى الوثائق الملحقة .
- إعادة النظر بقائمة الحسابات وإثرائها للإستجابة بشكل أفضل لإحتياجات المستعملين.

أ-٢ خيارات اللجنة :

إحتفظت اللجنة بخيار مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة وبمبادئ المراجعة.

أ-٢-١ مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة :

أخذت اللجنة إجابات الإستبيان الأول بعين الاعتبار، وأختارت مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة

PCN واستبعدت خيار الاستبدال. ومن الدوافع التي حفزت اللجنة على تبني هذا الإختيار تسهيل الاستخدام من قبل المطبعية والتكلفة المرتفعة الناجمة عن الإصلاح. كذلك، فإن اللجنة ترى أن استبدال المخطط الوطني للمحاسبة PCN يضر بالمهنيين.

أ- ٢-١-٢ المبادئ التوجيهية للمراجعة:

حددت اللجنة المبادئ التوجيهية التالية:

- المبادئ المحاسبية، قواعد التقييم وعمل الحسابات يجب أن تشغل مكانة مهمة داخل المخطط المحاسبي؛
- يجب أن تكون المصطلحات كاملة، واضحة، و معدة بطريقة أفضل من أجل تلبية إحتياجات المستعملين؛
- البيانات الموجزة يجب أن تحسن، وتبسط، وتكمل تماشيا مع متطلبات القانونية والمعالجة المعلوماتية؛
- الملاحق يجب أن تكون مبسطة وغنية وتلعب دورا مكملا بالنسبة للميزانية ولجدول حساب النتائج (TCR)، وأن لا تكرر ما جاء في هذه الأخيرة ؛
- المحاسبة التحليلية يجب ألا أن تكون مدونة في المخطط المحاسبي الجديد وستترك لمبادرة المؤسسة.

ب- الاقتراحات التي قدمها المجلس الوطني (الفرنسي) للمحاسبة إلى الجزائر:
تم وقف أنشطة لجنة المخطط الوطني للمحاسبة سنة ٢٠٠١ وأسندت مهمة تغيير المخطط المحاسبي إلى المجلس الوطني الفرنسي للمحاسبة بعد ما فاز بالمناقصة التي جرى تمويلها من قبل البنك العالمي.

بعد دراسة المخطط الوطني للمحاسبة في الجزائر، قدم المجلس الوطني (الفرنسي) للمحاسبة ثلاثة خيارات:

ب-١ السيناريو الأول: تعديل بسيط للمخطط الوطني المحاسبي

بحسب هذا السيناريو، يتم الإحتفاظ بالهيكل الحالي للمخطط الوطني المحاسبي PCN ، ويقتصر الإصلاح على التحسينات التقنية مع الأخذ بعين الإعتبار تغيرات المحيط الإقتصادي الجزائري.

ب-٢ السيناريو الثاني: تكييف المخطط الوطني للمحاسبة والانفتاح على الحلول الدولية

في هذا السيناريو، يبقى هيكل للمخطط الوطني المحاسبي PCN على حاله مع إدخال بعض الحلول التقنية المطوّرة حسب المعايير المحاسبية الدولية. فإن هذا السيناريو يسمح للمؤسسات

بتقديم حسابات مفهومة من قبل المستثمرين الأجانب كما ويتيح الإطلاع على معلومات عن الشركات بشفافية أكبر انسجاماً مع متطلبات الحوكمة.

ب- ٣ السيناريو الثالث: إعداد نظام محاسبي مطابق للمقاييس المحاسبية الدولية
يرمي هذا السيناريو إلى إنتاج نسخة جديدة محدثة من المخطط الوطني للمحاسبة بحسب المفاهيم، المبادئ، القواعد، والحلول المستنبطة من المعايير المحاسبية الدولية (مع إحترام الخصوصية الجزائرية). في هذه الصيغة الجديدة للمخطط الوطني المحاسبي PCN، ستكون المعالجات بالنسبة للأهداف المنسوبة للمحاسبة، وسيجد المستثمرون الأجانب سيجدون المعالجات المستعملة على المستوى الدولي.

٤- ٣ الخيار الجزائري من أجل الإصلاح المحاسبي:

بعد تقديم السيناريوهات الثلاثة المقترحة من قبل المجلس الوطني (الفرنسي) للمحاسبة (CNC)، فضّل المجلس الوطني (الجزائري) للمحاسبة تبني الإختيار الثالث. ينبغي التأكيد على أن البنك الدولي والصندوق النقدي الدولي يفضلان أن تطبق الدول التي تلجأ إليهما لتمويل مشاريعها المعايير المحاسبية الدولية. وحيث أن إصلاح المخطط الوطني المحاسبي PCN تم بتمويل من البنك الدولي، فربما أثر ذلك على تبني الجزائر للسيناريو الثالث؛ وهو ما يفسر التوجه نحو التغيير الجذري. يشمل هذا المرجع المحاسبي الجديد للمؤسسة جزءاً معتبراً من المعايير IAS-IFRS التي تم إصدارها في إطار تقديم الوثائق المالية. وفي الواقع، فقد حصل تغيير في الثقافة المحاسبية يتجاوز مجال المحاسبة نحو السعي لتقريب القواعد المحاسبية المطبقة من قبل المؤسسات الجزائرية من معايير IFRS.

التغيير في الإتفاقية تم تحت تأثير الإتصال والنية الإستراتيجية؛ فتعزيز الإتصال مع مختلف الشركاء تم نتيجة تحرير الإقتصاد، في حين نتجت النية الإستراتيجية عن الدور الذي لعبه البنك الدولي والصندوق النقدي الدولي في الدفع بإتجاه هذا الخيار، وخاصة على مستوى قرار التمويل.

الخاتمة :

انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة هو كذلك فرصة لإصلاح أو تعديل المجال المحاسبي الموجود بعمق. وللإشارة، فإن المخطط الوطني المحاسبي PCN طبق منذ ١٩٧٥ واستمر حتى العام ٢٠٠٩، وكان ملائماً للاقتصاد المركزي إلا أنه أصبح لا يلبي انشغالات المهنيين والمستثمرين، وذلك للأسباب التالية:

- المقاربة من حيث الملكية وليس من الناحية الاقتصادية.
- كان مناسباً لانشغالات إدارة الضرائب والإدارات الأخرى.

• عدم اخذ المعطيات الجديدة وبعض المفاهيم المستحدثة (مثل القيمة الحقيقية، القيمة النفعية...) بعين الاعتبار

من خلال التفكير وإعداد المرجع المحاسبي، دخلت الجزائر في مرحلة تطبيق المعايير الأساسية لـ IAS-IFRS. إن الإطار التصوري حدد المبادئ والفرضيات التي تسمح بإعداد الوثائق المالية للمؤسسات: الميزانية وحساب النتائج وغيرها من الوثائق والمعلومات التي بات إعلانها ونشرها مطلوباً بموجب المخطط الوطني المحاسبي PCN المحدث. يسمح ذلك بإعطاء الأولوية للجانب الإقتصادي والمالي للعمليات بدلا من المظاهر القانونية، كما يسمح بوجود نظام معلومات جداً مبسط معتمداً على محاسبة الخزينة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة. إن النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات يجب أن يتكيف مع التحولات في المحيط البيئي للمؤسسة، والذي يستعمل حالياً في إطار الإقتصاد ليبرالي حيث توجد عمليات وتبادلات خاصة.

علاوة على ذلك، وخلال التطور التاريخي للإصلاحات المحاسبية في الجزائر (التحول من P.C.G إلى PCN، والتحول من PCN إلى SCF، النظام المحاسبي والمالي الجديد)، فإننا نلاحظ بوضوح مكانة الإتفاقيات في التحولات.